

Distr.: General
31 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة
٧	ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة
٧	ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة



أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٤، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/65/306). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، واستعرض ما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسته لمساعديه الحميدة.

٢ - وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض أيضاً، قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2010/175) عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩).

٣ - ففي ذلك القرار، رحب مجلس الأمن، وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/2009/200)، من بين أمور أخرى، بموافقة الطرفين على اقتراح المبعوث الشخصي بإجراء محادثات مصغرة غير رسمية تمهيداً لعقد جولة خامسة من المفاوضات؛ وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال بالعملية إلى طور المفاوضات الفنية الأكثر تعمقاً، بما يكفل تنفيذ القرارات ذات الصلة. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مؤرخاً ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/175). وأبلغ الأمين العام المجلس في ذلك التقرير أن مبعوثه الشخصي، بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٩ إجراء مشاورات للتحضير لجولة خامسة من المفاوضات. وفي أعقاب تلك المشاورات سافر المبعوث الشخصي إلى المنطقة للمرة الثانية من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه لتوضيح الهدف المتوخى من الاجتماعات غير الرسمية والهيكل الذي تقوم عليه، وللتأكد من استعداد الطرفين والدولتين المجاورتين للحضور. والتقى المبعوث الشخصي خلال جولته مع رئيس الجزائر، والأمين العام لجهة البوليساريو، والوزير الأول وزير الخارجية في موريتانيا، ووزير خارجية المغرب، وكذلك مع أعضاء الفريق المرافق لكل منهم. وجدد جميع المحاورين تأكيد التزامهم بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لإيجاد حل. وتم التوصل إلى اتفاق على عقد اجتماع غير رسمي أول، وجرى وقائعه في دورنشتاين بالنمسا يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس. وتجاوز الطرفان بأسلوب سادته الاحترام وأجريا مناقشات طبعها روح الأخذ والعطاء، وشملت تدابير بناء الثقة وقضايا حقوق الإنسان، تمهيداً للقيام في وقت لاحق ببحث القضايا الجوهرية للتزاع. واتفقت آراؤهما على أنه ينبغي تطبيق اتفاق طويل الأمد من حيث المبدأ لبحث موضوع تشييد الطريق البرية كخيار في سياق

توسيع الزيارات العائلية بين الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، واتفقا على النظر بروح إيجابية في تدابير بناء الثقة.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، خلال دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، اجتمع الأمين العام على انفراد مع رئيس الجزائر ووزير خارجية المغرب. وأعرب كلا الجانبين عن التزامهما المستمر بعملية التفاوض، وعن دعمهما للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي الذي اقترح عقد اجتماع ثان غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. غير أن الطرفين أخذ كل منهما يوجه إلى الآخر سلسلة من الاتهامات اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، مما زاد من استحالة عقد الاجتماع في المواعيد المقترحة.

٦ - على أن الأخطاء شهدت تحسناً في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتمكن المبعوث الشخصي من عقد اجتماع غير رسمي ثان في مقاطعة وستشستر، نيويورك، يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير. وأصدر المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بياناً في ٢ شباط/فبراير ذكر فيه أن الأمين العام يشجع الطرفين على إحراز مزيد من التقدم، ويحثهما على إجراء مناقشات هادفة وثمررة. وكان الجانب الأكبر من تبادل الآراء الذي جرى في اجتماع شباط/فبراير يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها. واشتكى الطرفان كلاهما من وقوع انتهاكات. ودعت جبهة البوليساريو مجدداً الأمم المتحدة إلى رصد تلك المسائل، فيما أعلن المغرب مرة أخرى عن معارضته لذلك.

٧ - وعلى الرغم من أن تبادل الآراء اتسم بالصراحة والاحترام، اتفق الطرفان في نهاية الاجتماع مع ما أورده موجز المبعوث الشخصي بأن كلا من الطرفين لم يوافق على مقترح الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل. وحسب المبعوث الشخصي، فإن الفرق الجوهرية غير القابل للتفاوض حتى تاريخه بين الطرفين يكمن في مسألة تقرير المصير. فجبهة البوليساريو، بدعم من الجزائر، تصر على استفتاء متعدد الخيارات بما يشمل الاستقلال، بينما يصر المغرب على نظام للحكم الذاتي يتوصل إليه عن طريق التفاوض وعلى استفتاء لإقراره يكون بخيار واحد.

٨ - وكما كان الحال في دورنشتاين، حضر المحادثات وفدان مراقبان من الجزائر وموريتانيا ولكنهما لم يشاركا مباشرة في المحادثات. وكررت الجزائر دعمها لأي اتفاق يتوصل إليه الطرفان، وتعهدت بالنظر في أسباب التأخر في إتاحة الاتصالات الهاتفية بين الصحراء الغربية ومخيم الداخلة، أبعد مخيمات اللاجئين، على النحو المتوخى في تدابير بناء الثقة المتفق عليها في وقت سابق.

٩ - وزار المبعوث الشخصي المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٠ لاستطلاع أفكار الطرفين حول كيفية تجاوز المأزق الحالي. وفي الوقت نفسه، واصل المبعوث الشخصي إطلاع مجلس الأمن ومجموعة الأصدقاء بشكل تام على أنشطته من خلال الرسائل الخطية والإحاطات الرسمية وغير الرسمية، التي كان آخرها يوم ١٨ شباط/فبراير.

١٠ - وقال الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/65/306) إن مبعوثه الشخصي زار في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ عواصم ثلاثة أعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (لندن وباريس ومدريد) للتشاور بشأن أفضل السبل لدفع المفاوضات صوب تسوية يقبلها الطرفان، ولالتماس مشورتها الملموسة ودعمها المتجدد في هذا الصدد. وفي ١٦ تموز/يوليه، تشاور المبعوث الشخصي مع كبار المسؤولين في واشنطن العاصمة.

١١ - أما بالنسبة للحفاظ على وقف إطلاق النار، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن البعثة عاينت وسجلت ٢٤ انتهاكا جديدا للاتفاق العسكري رقم ١ من قبل الجيش الملكي المغربي، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالانتهاكات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وعددها ١١ انتهاكا. ولاحظت البعثة ما مجموعه خمسة انتهاكات جديدة من قبل القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالانتهاكات السبعة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وهذه الانتهاكات تتصل أساساً بتوغل العناصر العسكرية، بما في ذلك بعض المعدات، في المنطقة العازلة.

١٢ - وفي ما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي توفير ١٢٥ ٠٠٠ حصة تموينية غذائية للاجئين الصحراء الغربية شهرياً، بالإضافة إلى توفير الغذاء للمدارس والتغذية التكميلية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية وللحوامل والمرضعات. وأشارت بعثة تقييم مشتركة أوفدتها مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في مجال توزيع الأغذية، وقدمت توصيات تغذوية مفيدة فيما يخص المشاريع المستقبلية لبرنامج الأغذية العالمي. ووفرت المفوضية ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية التمويل لتركيب أنابيب المياه في ثلاثة قطاعات في مخيم السمارة، يستفيد منها حوالي ٣٤ ٠٠٠ لاجئ. وواصلت المفوضية دعم قطاع التعليم عن طريق توفير ٥٣ ٢٧٠ من الكتب المدرسية و ١٨٠ ٣٢٥ من الكتب المقررة في المناهج، ودعم أعمال المساعدة الإنسانية في مجالات أخرى. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة استغرقت خمسة أيام إلى الجزائر والمغرب والصحراء الغربية بهدف تقييم الحالة العامة للاجئين. وكانت تلك أول زيارة يقوم بها المفوض السامي

للمخيمات منذ عام ١٩٧٦. وقد مهدت زيارة المفوض السامي الطريق لإعادة توجيه برنامج المساعدة، مع إيلاء اهتمام خاص لمجالات التغذية والصحة والتعليم.

١٣ - وقال الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/65/306) إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقدت في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠ اجتماعات منفصلة في جنيف مع ممثلين لجهة البوليساريو والمغرب من أجل تقييم البرامج الحالية والسعي إلى إيجاد حل للخلاف الذي أدى إلى وقف الرحلات الجوية الخاصة بالزيارات العائلية، وحثهم على الاتفاق على الخطوات اللازمة لاستهلال تلك الزيارات عن طريق البر.

١٤ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، واصلت المفوضية توفير الخدمات الهاتفية المجانية للاجئين في المخيمات للاتصال بأفراد عائلاتهم في الإقليم. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، أجرى اللاجئون ٣٦٢ ٢٠ مكالمات هاتفية مع أقرباء لهم يعيشون في الإقليم. وبفضل الجهود التي تبذلها المفوضية والبعثة والتعاون الجيد بصورة عامة من جانب الأطراف المعنية، تواصل تبادل الزيارات العائلية. وخلال نفس الفترة، أُجريت ٣٧ رحلة ذهاباً وإياباً للقيام بزيارات عائلية، سافر خلالها ١٣٧ ١ مستفيداً إلى مخيمات تندوف وسافر ١٨٨ ١ مستفيداً إلى مدن في الإقليم تقع غرب الجدار الرملي. وواصلت المفوضية، بالتنسيق مع الطرفين، اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المضي قدماً بالزيارات على النحو المقرر. ومنذ بداية تنفيذ البرنامج في آذار/مارس ٢٠٠٤، شارك ما عدده ١٨٢ ١٠ شخصاً (٢٤ في المائة من المسجلين)، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين، في الزيارات العائلية. ومن أجل اختصار فترة انتظار الأشخاص المسجلين، تواصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تنفيذ خيار النقل البري لتوسيع نطاق برنامج الزيارات العائلية.

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض كتب الأمين العام لجهة البوليساريو إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عدد من المناسبات معرباً له بصورة أساسية عن القلق إزاء انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان تمس الصحراويين في الإقليم وداخل المغرب. وواصلت السلطات المغربية ووسائل الإعلام المغربية التأكيد على أن جبهة البوليساريو تثير مسألة حقوق الإنسان في محاولة منها للابتعاد عن المسائل الجوهرية المتعلقة بالمفاوضات. وفي مناسبات عديدة، أعرب وزير خارجية المغرب بدوره عن قلقه إزاء الوضع الإنساني للصحراويين في مخيمات تندوف للاجئين وأشار إلى مسؤولية الجزائر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الشأن.

١٦ - وبالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام، شدد الأمين العام على أن انتشار الألغام الأرضية والمتفجرات على نطاق واسع في الإقليم لا يزال مصدر قلق شديد. وأبلغ مجلس الأمن بأنه تم الإبلاغ عن وقوع ١٥ حادثة من حوادث الألغام أسفرت عن مصرع شخصين

وجرح ٢٣ شخصا في عام ٢٠٠٩. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، طَهَّرت المنظمة ٢,٩ مليون متر مربع من الأراضي من الذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة.

١٧ - ورحب الأمين العام في ملاحظاته وتوصياته بالتزام الطرفين المتواصل بعملية المفاوضات، وباستعدادهما للمشاركة في التبادل التحضيري غير الرسمي. وأوصى في هذا الصدد بأن يكرر مجلس الأمن تأكيد دعوته للطرفين إلى التفاوض بحسن نية وبدون أي شروط مسبقة، برعاية مبعوثه الشخصي. ثم مضى يعرب عما يساوره من قلق إزاء استمرار انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١، وشجعهما على إقامة تعاون واتصال مباشرين من خلال آلية عسكرية مشتركة للتحقق تتولى مناقشة ادعاءات حدوث انتهاكات وغير ذلك من مسائل الاهتمام المشترك.

١٨ - وفيما يتعلق بالبعد الإنساني للتراع، حث الأمين العام الطرفين على تأكيد اتفاقهما على توسيع نطاق برنامج الزيارات العائلية وتعجيل وتيرة مشاوراتهما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تنفيذ البرنامج. وأوصى بأن يعترف مجلس الأمن رسميا بدور البعثة ومسؤولياتها في استخدام مواردها لدعم أنشطة بناء الثقة وأن يعزز ذلك الدور وتلك المسؤوليات، وحث على إيلاء الاهتمام الكافي لمسائل إجراء تعداد للاجئين وتنفيذ برنامج للمقابلات الفردية.

١٩ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، كرر الأمين العام مرة أخرى مناشدته كل طرف أن يواصل الانخراط في حوار مستمر وبنّاء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية كفالة احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين.

٢٠ - بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام، لاحظ انخفاض عدد الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في المنطقة، بيد أنه يشدد على أن زيادة عدد الضحايا تبرز الحاجة الملحة لزيادة التنسيق والعمليات. ولاحظ أيضا زيادة التعاون في تبادل المعلومات مع الجيش الملكي المغربي ومنظمة الأعمال المتعلقة بالألغام الأرضية.

٢١ - ونظرا للظروف القائمة على أرض الواقع، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الشخصي، أعرب الأمين العام عن اعتقاده أن وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يظل أمرا لا غنى عنه للحفاظ على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، ولذلك فقد أوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٢ - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2010/175)، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠) الذي أهاب فيه بالطرفين، من بين أمور أخرى، مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية؛ ومواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبجسنة نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

٢٣ - أشار عدد من الممثلين في بياناتهم خلال المناقشة العامة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة إلى مسألة الصحراء الغربية. واستمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال المناقشة التي جرت يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى بيانات أدلى بها ٦٢ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/65/SR.4 و 5). وفي ٨ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بحث ٢٢ دولة عضوا، في جملة أمور، مسألة الصحراء الغربية. فأعرب بعضها عن تأييده القوي لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وشدد على أهمية توسيع ولاية البعثة لتشمل عنصرا لحقوق الإنسان. ورأى آخرون أن خطة المغرب للحكم الذاتي يمكن أن توفر أفضل فرصة لتحقيق حل لهذه المسألة يكون مقبولا من الطرفين (A/C.4/65/SR.6 و A/C.4/65/SR.7).

٢٤ - واعتمدت اللجنة، دون تصويت، في جلستها السابعة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مشروع قرار معنوناً "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/65/L.5) قدمه رئيسها. وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل بلجيكا ببيان تعليلا للتصويت، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجزيل الأسود وجمهورية مولدوفا؛ وليختنشتاين والنرويج.

٢٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، بوصفه القرار ١١٢/٦٥. ورحبت الجمعية في ذلك القرار، في جملة أمور، بالمفاوضات الجارية بين الطرفين؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين؛ ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
